



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الثلاثاء ١٥ يونيو ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٣٦٦)

محتويات العدد

* سعيد بن زايد ممثلاً لحاكم أبوظبي

* الإنفاق على البنية التحتية يعزز النمو في الإمارات

* حسابات إيران وراء عدم خفض العلاقة مع الصين وروسيا

* أوروبا تتجه إلى تشديد عقوباتها على إيران

* أسواق النفط العالمية تميل إلى الاستقرار

* الأزمة المالية: هل أضعفت الولايات المتحدة؟

* معنى زيارة عمرو موسى لغزة





إرادة المصالحة الوطنية

في الكثير من الأزمات السياسية الداخلية، التي تعصف بمناطق مختلفة في العالم العربي، يمثل غياب إرادة المصالحة الوطنية أو نقصها عائقاً أساسياً أمام تسوية هذه الأزمات وتجاوز آثارها الخطرة في وحدة البلاد، التي توجد فيها، وواقع التعايش ومستقبله بين أبنائها، وهذا ما وضع الأمين العام لـ «جامعة الدول العربية»، عمرو موسى، خلال زيارته لقطاع غزة، يده عليه، حينما قال إن المصالحة الفلسطينية هي إرادة وسياسة وموقف وليست مجرد توقيع أوراق واتفاقات. إذا ما توافرت إرادة المصالحة بين الفرقاء في البلد الواحد، يمكن تجاوز الخلافات كلها مهما كانت شدتها ودرجة تعقيدها ومقدار الحساسية التي تنطوي عليها، وفي غياب هذه الإرادة أو ضعفها لا يمكن لأي اتفاقات أو موثيق أو تفاهات مكتوبة أن تصمد، وإنما تعاني وربما تنهار وتتبخّر عند أول اختبار وفي مواجهة أصغر المشكلات وأقل الخلافات. هذا الأمر يبدو واضحاً ليس في الأراضي الفلسطينية بين حركتي «فتح» و«حماس» فقط، وإنما في مناطق عربية مختلفة أيضاً، ففي الوقت الذي تدعو فيه المعطيات المحيطة جميعها إلى ضرورة الإسراع في تحقيق التوافق الوطني وإنجاز ملف المصالحة الوطنية في هذه المناطق، تظل هذه المصالحة غائبة أو منقوصة لأن إرادة التحرك إليها من قبل الأطراف المختلفة ضعيفة. والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هي اضطراب الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية، وزيادة حدة الاحتقانات الطائفية والعرقية بين أبناء الشعب الواحد، والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية وغيرها من الآثار الخطرة بعيدة المدى، التي تتعلق بوحدة البلاد وسيادتها.

هناك جهود كبيرة بذلت وتبذل على أكثر من مستوى لتحقيق المصالحة والتوافق الوطني في العراق والأراضي الفلسطينية والصومال وغيرها، كما أن هناك الكثير من الاتفاقات والأوراق والمشروعات والمقترحات التي تمّ تقديمها لهذا الغرض، إلا أن الحكومة العراقية الجديدة غير قادرة على أن ترى النور بعد أشهر من الانتخابات النيابية التي أجريت في شهر مارس الماضي. والانقسام الجغرافي والسياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زال حاضراً، في الوقت الذي يواجه فيه الفلسطينيون تحديات مصيرية خطيرة. والأوضاع في الصومال تعاني الاضطراب الخطر ولا يظهر في الأفق ما يشير إلى طي صفحة الصراع هناك، وهذا كله لأن إرادة المصالحة الوطنية غير كاملة وغير قادرة على أن تفرض نفسها وتعلي كلمتها.

مهما بذلت أطراف مختلفة من جهود أو قدّمت من مقترحات وأفكار، فإن هذا كله لن يكون فاعلاً إذا لم تقرّر القوى السياسية الداخلية المتصادمة التوجّه الصادق النابع من إرادة حقيقية، نحو إنهاء خلافاتها ومشكلاتها، وإذا لم تستقر في ذهنها حقيقة أساسية هي أنه في الصراعات الأهلية لا ينتصر أحد وإنما يخسر الجميع. الخطر في الأمر أن الجميع يرفعون شعار المصالحة، لكن الشعار لم يتحوّل بعد إلى خطوات وسياسات وأفعال.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

معنى زيارة موسى لغزة

في الاجتماع الوزاري العربي الذي جاء بعد الاعتداء الإسرائيلي على أسطول «قافلة الحرية» في عرض البحر الأبيض المتوسط مؤخراً، قرر وزراء الخارجية العرب عدم الاعتراف بالحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والعمل على كسره، وعدم التعامل معه. ووفقاً لهذا القرار جاءت زيارة أمين عام جامعة الدول العربية، عمرو موسى، إلى القطاع، التي تعد الأولى لمسؤول عربي على هذا المستوى إلى غزة منذ أن سيطرت عليها حركة «حماس» في عام ٢٠٠٧ بعد مواجهة مسلحة مع حركة «فتح». وقد دعا موسى بالفعل خلال الزيارة إلى رفع الحصار قائلاً «هذا الحصار الذي نقف جميعاً في مواجهته يجب أن يرفع، ويجب أن يكسر، وقرار الجامعة العربية واضح في هذا الإطار».

ولعل ما يدعم تحرك موسى في هذا الشأن أن مطلب رفع الحصار، أو على الأقل تخفيفه، قد أصبح مطلباً عالمياً تشترك فيه الدول والمنظمات الإنسانية المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل من الإشارات المهمة في هذا الصدد أنه بالتزامن مع زيارة موسى لغزة قال توني بليز، مبعوث «اللجنة الرباعية الدولية» الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط، إنه يأمل أن يرى تحركاً خلال الأيام القليلة المقبلة باتجاه تخفيف الحصار على غزة. وأعلنت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي» أن حصار إسرائيل للقطاع يمثل خرقاً لاتفاقات جنيف، داعية إلى رفعه. وحتى إسرائيل بدت مستعدة للتخلي عن موقفها الرافض إعادة النظر في الحصار، وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بقوله إن بلاده ستواصل المناقشات مع المجتمع الدولي لمنع وصول أسلحة ومعدات عسكرية إلى غزة، والسماح بالمساعدات الإنسانية. وفي ذلك إشارة إلى أن تل أبيب غير قادرة على الاستمرار في تحدي المطالب الدولية المتصاعدة في هذا الشأن. لكن المشكلة هنا أن العالم العربي يتحدث عن «كسر» الحصار، بينما تشير إسرائيل، ومعها الدول الغربية، إلى «تخفيف» الحصار لأغراض إنسانية. وإذا كان من الواضح أن زيارة عمرو موسى يمكن أن تحقق بعض النتائج المهمة في ما يتعلق بتخفيف الحصار على غزة، فإن المؤشرات تشير إلى أن الملف الآخر ذا الأهمية الكبيرة، وهو ملف المصالحة، لم يتحقق فيه أي تقدم في ضوء هذه الزيارة. وهذا ما أشار إليه قيادي في حركة «فتح» بقوله إن الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يسمع جديداً من الفصائل الفلسطينية المتعددة في قضية المصالحة، وهو ما يشير إلى أن الفجوة ما زالت قائمة، وأن المصالحة ما زالت هدفاً بعيداً.

بشكل عام يمكن القول إن الطابع الرمزي هو الأكثر أهمية في زيارة موسى لغزة، في حين أن الخطوات العربية المقبلة بشأن التعامل مع الحصار ستوقف على ما ستقدم عليه الدول العربية المختلفة في هذا الصدد.

٣	* أهم الأحداث
	○ ○ ○
	* الإمارات اليوم
٤	استثمار الطاقة الشمسية
	○ ○ ○
	* تقارير وتحليلات
	قراءة في الحسابات الإيرانية وراء عدم خفض العلاقات مع
٥	الصين وروسيا
٦	ترحيب بريطاني باستراتيجية كاميرون الجديدة تجاه أفغانستان ...
٧	تساؤل عن خيارات واشنطن في التعامل مع إيران
٨	أسواق النفط العالمية تميل إلى الاستقرار
٩	«الأزمة المالية»: هل أضعت نفوذ الولايات المتحدة؟
	«تشاتام هاوس»: بريطانيا في حاجة إلى إعادة صياغة
١٠	سياستها الخارجية والنظر مجدداً في دورها العالمي
	○ ○ ○
	* أخبار الساعة حول العالم
	موسكو
	روسيا والهند وأوكرانيا تدرس إمكان دمج مشروعات
١١	لتصنيع طائرة نقل حديثة
	واشنطن
١١	مخاوف الانكماش تهدد الاقتصادات المتقدمة
	لندن
١٢	«البنك الدولي» يبحث على التضييق المالي
	برلين
١٢	العناء للإسلام .. سلاح اليمين المتطرف الانتخابي في أوروبا ...
	تل أبيب
١٣	«يديعوت أحرونوت»: إنهاء حصار غزة في يد «الرباعية»
	«هآرتس»: يجب على إسرائيل أن تتحلل من بقايا سيطرتها
١٣	على غزة
	○ ○ ○
	* متابعات اقتصادية
١٤	○ ○ ○
	* من إصدارات المركز:
	حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة
١٥	المصرية





أهم الأحداث

عين سعيد بن زايد ممثلاً لحاكم أبوظبي

رئيس الدولة يتسلم رسالة خطية من القذافي



تسلم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- أمس، رسالة خطية من فخامة الأخ العقيد معمر القذافي، قائد الثورة الليبية، تتعلق بدعوة سموه إلى حضور القمة العربية-الإفريقية الاستثنائية الثانية التي ستعقد في العاشر من أكتوبر المقبل في الجماهيرية الليبية. جاء ذلك خلال استقبال صاحب السمو رئيس الدولة، أمس، معالي عبد الحفيظ الزليطني، وزير المالية والتخطيط الليبي، مبعوث الأخ العقيد معمر القذافي. من جانب آخر أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي، مرسوماً أميرياً بتعيين سمو الشيخ سعيد بن زايد آل نهيان ممثلاً لحاكم إمارة أبوظبي، على أن ينفذ المرسوم من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

الأسلحة الصينية تظهر للمرة الأولى في معرض للأسلحة الأوروبية

تباغت الصين بعربات المدرعة وأسلحتها الآلية وغيرها من المعدات القتالية في أول ظهور لها في معرض أوروبي رئيسي للأسلحة، أمس، وذلك بصفتها مصدرًا عالمياً للسلاح. ويأتي حضور ست شركات دفاعية صينية إلى معرض «يوروساتوري» أكبر معرض للأسلحة البرية في العالم مفارقاً للحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على بيع السلاح إلى الصين. ولكن فرنسا التي تستضيف المعرض قالت إن ذلك لم ينتهك الحظر. وقال وزير الدفاع الفرنسي، إيرفيه مورين: «هذا أكبر صالون للأسلحة البرية في العالم ومن المنطقي أن يأتي أصدقاؤنا الصينيون إلى هنا لعرض منتجاتهم».



«حلف الأطلسي» يكشف عن هيكل قيادة جديد في جنوب أفغانستان

قال «حلف شمال الأطلسي» (الناتو)، أمس، إنه قسم جنوب أفغانستان إلى قسمين في محاولة لتحسين الأمن من خلال التركيز على مناطق جغرافية أصغر في تغيير جذري لهيكل قيادته العسكرية في المنطقة التي تشهد أكثر أعمال العنف تواتراً في البلاد. وكان التغيير ضمن خطط الحلف منذ أشهر عدة إلا أن إعلان أمس يمثل البداية الرسمية للقيادة الإقليمية الجديدة لمنطقة جنوب غرب أفغانستان في ما يعكس تدفق آلاف من الجنود الأمريكيين الجدد على المنطقة. وتأتي هذه الخطوة مع استعداد أكثر من ٢٠ ألف جندي من القوات الأفغانية والأجنبية لطرده مقاتلي «طالبان» من إقليم قندهار جنوب البلاد.

تشمل قطاعي النفط والغاز

مشروع قرار لتشدد العقوبات الأوروبية على إيران

اقترح وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم في لوكسمبورج، أمس، فرض عقوبات أوروبية جديدة على إيران إضافة إلى العقوبات الدولية الجديدة التي فرضها عليها «مجلس الأمن الدولي» يوم الأربعاء الماضي. وقرروا رفع مشروع قرار بذلك إلى زعماء دول الاتحاد للموافقة عليه خلال اجتماعهم المقرر عقده بعد غد الخميس. وقال دبلوماسي أوروبي إن العقوبات الجديدة تمنع أي استثمارات جديدة في قطاعي الغاز والنفط وتحظر نقل التكنولوجيا والمعدات والخدمات والمنتجات الحساسة ذات الاستخدام المزدوج لأغراض مدنية-عسكرية.



كاميرون: تهديد «القاعدة» تقلص في أفغانستان وباكستان

قال رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، أمس، إن تهديد تنظيم «القاعدة» في أفغانستان وباكستان تقلص إلا أنه لم يحدث تقدم مشيراً إلى وجود حاجة إلى «طفرة سياسية» في أفغانستان. وقال كاميرون في تقرير إلى البرلمان بعد أول رحلة قام بها إلى أفغانستان بصفته رئيساً للوزراء، إن الجهود المشتركة للمجتمع الدولي والقوى الأفغانية والقوى الباكستانية على الجانب الآخر من الحدود أثمرت تقدماً ملموساً. وأضاف «اليوم أقول إن تهديد تنظيم «القاعدة» من أفغانستان وباكستان تقلص». وتابع «لكنني أنصح أيضاً بأنه إذا لم يكن للمملكة المتحدة وقوى دولية وجود فإن «القاعدة» ستعود إلى أفغانستان وسيصاعد التهديد للمملكة المتحدة».



استثمار الطاقة الشمسية

وبجانب الفوائد البيئية لمحطة «شمس ١» فسيكون بمقدور أبوظبي عند الانتهاء من بناء هذه المحطة، ومن ثم تشغيلها بطاقتها القصوى، توفير نحو ٧٪ من احتياجاتها من الطاقة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠، أي أنها ستتمكن من تحقيق هدفها في هذا الشأن قبل نحو ثمانية أعوام من الأمد الزمني المحدد له من قبل.

وكذلك ستتمكن إمارة أبوظبي من الوفاء باحتياجات قطاعاتها الاقتصادية المختلفة من الطاقة الكهربائية، والمتوقع أن تزداد بنحو ١٠٪ سنوياً خلال الفترة المقبلة، وهو ما يعد إنجازاً ذا قيمة كبيرة على صعيد أمن الطاقة لديها، خاصة في ظل اعتمادها حالياً بشكل متزايد على الغاز الطبيعي المستورد من دول الجوار في توليد الكهرباء، ما يعني أن هذه المحطة ستجلبها احتمالات تذبذب أو عدم استقرار وارداتها من الغاز الطبيعي، وبالتالي إمدادات الكهرباء، وهو ما يرتبط كذلك بتزايد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتحقيق أهدافها المستقبلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، المرسومة في إطار رؤيتها المستقبلية (الرؤية الاقتصادية لأبوظبي ٢٠٣٠).

كما يضاف إلى هذه المزايا أن اقتصاد أبوظبي سيتمكن من خلال استمراره في مواكبة التطورات العالمية في مجال الطاقة المتجددة، من الاستفادة من الانخفاضات المتوقعة بنحو ٥٠٪ في تكاليف توليد الكهرباء بالاعتماد على الطاقة الشمسية خلال العقد المقبل.

أعلنت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر» أنها ستبني أكبر محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية بالاعتماد على الطاقة الشمسية المركزة باسم «شمس ١»، وذلك بالتعاون مع تحالف من شركة «توتال» الفرنسية، وشركة «أبينجوا سولار» الإسبانية، وستملك «مصدر» ٦٠٪ من المشروع في حين تحصل كل من الشركتين الأخريين على ٢٠٪ منه، وسيبدأ البناء في المحطة خلال الربع الثالث من العام الجاري لتكون جاهزة للعمل بنهاية العام المقبلين، بتكلفة تبلغ نحو ٢,٢ مليار درهم (٦٠٠ مليون دولار)، وبطاقة إنتاجية تبلغ ١٠٠ ميجاوات من الكهرباء.

وتعدّ محطة «شمس ١» المزمع بناؤها المحطة الكبرى من نوعها في العالم، لتحافظ أبوظبي على مكانتها المتميزة بين بلدان العالم الأكثر اهتماماً بمشروعات طاقة المستقبل، ولتستمر في مسيرتها نحو التحول إلى عصر الطاقة المتجددة، وسيكون من شأن هذه المحطة تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الإمارة بنحو ١٧٥ ألف طن سنوياً، بما يعادل زراعة نحو ١,٥ مليون شجرة، أو التخلص من ١٥ ألف سيارة، لتصبح الإمارة من بين أكثر بلدان العالم إسهاماً في تحقيق الأهداف العالمية لحماية البيئة، وتخفيض انبعاثات الغازات المسببة بظاهرة الاحتباس الحراري، التي تحتل دولة الإمارات، بما فيها أبوظبي، إحدى المراتب المتقدمة عالمياً بين أكثر بلدان العالم نصيباً فيها.

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

اليورو		الجنيه الإسترليني		الين الياباني		أسعار العملات
↑	١,٢٢٢٤	↑	١,٤٧٦٧	↓	٩١,٥١١	
مزيج برنت دولار/ برميل		الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		نيكاي		أسعار النفط الخام والغاز
↓	٧٥,٠٥	↓	٠,٠٩	↑	١,٢٦	
ناسداك		داو جونز		نيكاي		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	٢٢٤٤	↓	١٠١٩٠,٩	↓	٩٨٧٠,٥	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠,٢٧٪
↓	الشركات المرتفعة (٧) شركات
↓	الشركات المنخفضة (٢٠) شركة
↓	الشركات الثابتة (٦) شركات
سوق دبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠,٣٨٪
↓	الشركات المرتفعة (٧) شركات
↓	الشركات المنخفضة (١٧) شركة
↓	الشركات الثابتة (شركة واحدة)

قراءة في الحسابات الإيرانية وراء عدم خفض العلاقات مع الصين وروسيا

تأكيد طهران، مؤخراً، استمرار العلاقات مع الصين وروسيا ونفي تقليصها برغم موافقتها على عقوبات مجلس الأمن الأخيرة، يعكس بوضوح الطابع البراجماتي الذي يميّز السياسة الإيرانية.

الدولتين، وهو ما حرص الرئيس أحمددي نجاد على تأكيده يوم الجمعة الماضي، خلال زيارته لمدينة شنغهاي العاصمة التجارية للصين لحضور يوم إيران في معرض « وورلد إكسبو الدولي»، حين أشار إلى أن تأييد الصين قرار العقوبات الصادر عن الأمم المتحدة مؤخراً لن يضر العلاقات الثنائية. أكثر من هذا فقد أكد متانة العلاقات التي تربط بلاده بكل من روسيا والصين، وأشاد بمعارضتهما فكرة العقوبات طوال الشهور الماضية.

* الحصول على دعم الدولتين للانضمام إلى « منظمة شنغهاي»، حيث تدرك إيران أن استمرار العلاقات مع بكين وموسكو قد يساعدها على الانضمام إلى المنظمة في فترة لاحقة، إذ من المعروف أن الدولتين عارضتا التحاق إيران بالمنظمة من قبل على اعتبار أن ذلك من شأنه أن ينقل الأزمة مع الولايات المتحدة والغرب حول الملف النووي إلى صفوف المنظمة، ويحول عملها في اتجاه لن يعود بالنفع على العلاقات الاقتصادية بالغرب، وعلى هذا لا تريد إيران قطع، أو حتى تخفيض، علاقاتها مع الدولتين، على أمل أن تقتنعا في مرحلة لاحقة بجدوى انضمامها إلى المنظمة إذا ما تم التوصل إلى تسوية محتملة لأزمة الملف النووي.

البراجماتية التي تميّز السياسة الإيرانية تجعلها تقارن بوضوح بين المكاسب والخسائر من وراء علاقاتها مع روسيا والصين، وهي تدرك أن المكاسب تفوق بكثير حجم الخسائر، إذ إن هناك العديد من القضايا والملفات المهمة التي تقتضي التنسيق مع الدولتين، فمع موسكو ثمة حاجة ضرورية إلى التنسيق في ما يتعلق بالمصالح المشتركة في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، سواء في ما يخص أمن الطاقة والاستثمار في مشروعات النفط في بحر قزوين. أما مع الصين فإنها، أي إيران، بحاجة ماسة إليها أيضاً، كمصدر رئيسي للمعدات التكنولوجية المتطورة في العديد من المجالات.

برغم انتقاد العديد من المسؤولين الإيرانيين، مؤخراً، كلاً من روسيا والصين لموافقتهما على العقوبات التي أقرها مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي، فإنهم حرصوا على تأكيد استمرار العلاقات بالدولتين وعدم تقليصها، فقد وصف رئيس لجنة الأمن القومي والشؤون الخارجية في البرلمان الإيراني، علاء الدين بروجردي، مؤخراً الصين وروسيا بـ«الحليفين التقليديين» لبلاده.

هذا الموقف الإيراني يجسّد بوضوح الطابع البراجماتي الذي يميّز السياسة الإيرانية، إذ إن طهران تدرك بوضوح أن استمرار هذه العلاقة يحقق العديد من المصالح المهمة لها، ليس على الصعيد السياسي فقط، بل الاقتصادي والأمني أيضاً. في هذا السياق يمكن الإشارة إلى حسابات إيران من وراء استمرار هذه العلاقة، وذلك على النحو التالي:

* الحصول على دعم سياسي دولي، فالصين وروسيا من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكثيراً ما دافعتا عن إيران. وحتى في ما يتعلق بقرار العقوبات الأخير الذي أصدره مجلس الأمن تشير العديد من التقارير إلى أن بكين وموسكو نجحتا في تخفيف هذه العقوبات بعد إصرارهما على ألا تتضمن إجراءات مشددة تؤثر في الشعب الإيراني. وقد اعترف المسؤولون الإيرانيون بذلك مؤخراً. كما تدرك إيران أنها ما زالت في حاجة إلى دعم الدولتين في المرحلة المقبلة التي تتشدد فيها الولايات المتحدة ومعها العديد من العواصم الغربية، وذلك من أجل الحيلولة دون اتخاذ إجراءات أخرى أكثر صرامة في المستقبل، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن الدولتين تدعمان سياسة الحوار والدبلوماسية لحل الأزمة.

* الحفاظ على المصالح الاقتصادية مع الدولتين، التي تنامت بشكل واضح خلال الأعوام القليلة الماضية، فليس من مصلحة إيران في هذا التوقيت التضحية بمصالحها مع



الرامية إلى تقليص القوات البريطانية

ترحيب بريطاني باستراتيجية كامبيرون الجديدة تجاه أفغانستان

رَحَّبَ «صنداى تلجراف» البريطانية برؤية رئيس الوزراء، ديفيد كامبيرون، الجديدة تجاه أفغانستان الرامية إلى تقليص القوات البريطانية خلال عام. واتفقت الصحيفة مع رئيس الوزراء بأن الحرب في أفغانستان «حرب أملتها الضرورة»، وأنها كانت ضرورية للدفاع عن الأمن القومي البريطاني.



حيث أكد وزير الدفاع البريطاني، ليام فوكس، أن الوزراء «لا يريدون البقاء في أفغانستان يوماً واحداً بلا داع». كما أن الحديث حول أفغانستان أخذ منحى جديداً في الأيام القليلة الماضية، حيث صرَّح فوكس، في الأسبوع الماضي، بأن بريطانيا مرتبطة بـ «حرب». وشفع كامبيرون هذا التصريح بقوله «حرب الضرورة لا حرب الاختيار»، وذلك في مفارقة واضحة عن وصف الحكومة السابقة التي عادة ما أشارت إلى العمليات الحربية في أفغانستان باعتبارها «نزاعاً».

ووسط تأكيد التزام بريطانيا الرؤية الأمريكية التي تقضي بخفض القوات القتالية اعتباراً من يوليو المقبل، يحرص كامبيرون على أن يؤكِّد لأركان حكومته أنه لن يضع «جدولاً زمنياً مصطنعاً» لعودة القوات البريطانية من أفغانستان. ومن الجدير بالذكر أن عدد القوات البريطانية هناك يصل إلى ١٠ آلاف جندي، وأن الخسائر البشرية في صفوف تلك القوات بلغت ٢٩٥ قتيلاً منذ دخول أفغانستان عام ٢٠٠١.

وذكرت الصحيفة أن كامبيرون حرص في أثناء زيارته لأفغانستان، الأسبوع الماضي، على أن يؤكد بكل وضوح أن وجود القوات البريطانية هناك «لم يكن بإرادتنا، بل هي حرب أملتها الضرورة»، مضيفاً أنها لم تكن «حرب احتلال» وأن «القوات البريطانية ستنسحب بمجرد أن يصبح الجيش الأفغاني قادراً على مواجهة التحديات الأمنية».

ورحَّبَت الصحيفة بالالتزام كامبيرون سواء مواصلة العمليات الحربية في أفغانستان أو التأكد من أن الجنود البريطانيين الذين يخاطرون بحياتهم هناك يلقون التكريم اللائق.

يخطِّط رئيس وزراء بريطانيا، ديفيد كامبيرون، لوضع استراتيجية جديدة تجاه أفغانستان بهدف تقليص القوات البريطانية في غضون عام تقريباً، في خطوة يعدّها المراقبون مؤشراً إلى رغبة كامبيرون في إغلاق ملف الحرب التي ورثها عن حكومة «العمال». وذكرت صحيفة «صنداى تلجراف» (١٣ يونيو) أن هذه الخطوة تأتي عقب إقصاء المارشال السير جوك ستيراب، رئيس أركان الجيش، عن منصبه على خلفية الانتقادات التي تعرَّض لها بسبب أسلوبه في إدارة الحرب. إبعاد ستيراب يفتح الطريق أمام كامبيرون لاختيار رئيس أركان جديد يتولَّى مسؤولية تنفيذ استراتيجيته الجديدة. ليس هذا فحسب، بل إن إبعاد السير بيل جيفري، كبير الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع، عن منصبه يعكس الرغبة في إعادة ترتيب المؤسسة العسكرية من الداخل بما يتناسب مع رؤية كامبيرون الجديدة.

وأوضحت الصحيفة أن استراتيجية كامبيرون الجديدة التي تركز على الأمن القومي تشمل:

* تكثيف جهود الحكومة لإقناع الناخبين البريطانيين بأن مهمة القوات البريطانية في أفغانستان في طريقها إلى النجاح، وأن الجيش الأفغاني قادر على تأمين بلاده.

* خفض سقف معايير النجاح والاكتفاء بتحقيق «بعض الاستقرار» بدلاً من «إقامة نظام مستقر تماماً».

* التزام بريطانيا الأكد الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب في أفغانستان، وهي الاستراتيجية التي تقضي بانسحاب القوات اعتباراً من يوليو المقبل.

ويرى محللون أن هناك تغييراً واضحاً في المزاج السياسي على المستويين الشعبي والرسمي بشأن دور بريطانيا في أفغانستان،



في ظل عقوبات ضعيفة وحوار مقطوع تساؤل عن خيارات واشنطن في التعامل مع إيران

يعتقد محللون غربيون أن الولايات المتحدة أصبحت في مأزق بسبب فشل العقوبات والحوار -وسيلتي أوباما الرئيسيتين- في إقناع طهران بتغيير سياستها، خاصة في ما يتعلق بالبرنامج النووي. ربما كانت هناك وسيلتان أخريان: دعم الحركة الديمقراطية في إيران، وتعطيل البرنامج النووي الإيراني.

تعاني بشدة تحت وطأة الممارسات القمعية للنظام. وأوضحت الصحيفة أن هذه النكسات أجبرت الإدارة الأمريكية على البحث عن خيارات وبدائل جديدة. الإدارة لم تتخل عن وسيلتي العقوبات والحوار، ولكنها أضافت وسيلتين جديدتين على أمل النجاح هذه المرة:

الوسيلة الأولى بعيدة المدى وتمثل في بناء الديمقراطية. فبعد تردد طويل بدأت الإدارة في زيادة الدعم غير المباشر للحركة الديمقراطية في إيران. يحدث ذلك بهدوء شديد تجنّباً لتعريض المنشقين لتهمة التعاون مع جهات أجنبية. وتمثل الدعم في زيادة ساعات محطة البث الإذاعي والتلفازي باللغة الفارسية وفي أذونات تصدير البرمجيات الأمريكية لمساعدة الإيرانيين على الالتفاف على الحصار أو تعريضهم للعقوبة بسبب استخدام «الإنترنت». مشكلة هذا الطريق أنه طويل ومن المستبعد أن يؤدي إلى إطاحة نظام نجاد قريباً.

الوسيلة الثانية، هي الوسيلة قريبة المدى والأهم اليوم، هي تعطيل البرنامج النووي الإيراني. فإذا كان وقف البرنامج تماماً أمراً متعذراً على الغرب اليوم فلا أقل من البحث عن وسيلة لإبطائه كسباً للوقت.

ومن السابق لأوانه، وفقاً للصحيفة، معرفة أي من هذه الوسائل يمكن أن يكتب لها النجاح، ولكن بإمكان واشنطن اعتماد المزيد منها، مثل تخصيص مبلغ ٥٥ مليون دولار لدعم البرامج الموجهة إلى إيران. وسيلة أخرى اقترحتها علي أكبر موسوي خويني، عضو البرلمان الإيراني السابق، وهي أن تعلن واشنطن أنها لا تنوي الهجوم على إيران حتى لو نجحت الأخيرة في بناء سلاح نووي. فالعمل العسكري، كما يراه خويني، خيار لا بد من استبعاده، ومن المهم التركيز على دعم «حركة الخضر».

بعد ستة عشر عاماً من الجهود المضنية المتواصلة نجح باراك أوباما في تحقيق واحد من أهم أهداف سياسته الخارجية، وهو استصدار قرار دولي بفرض عقوبات اقتصادية على إيران. ولكن صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» ترى أن ذلك لم يكن نصراً حقيقياً، حيث لم يكن القرار مشمولاً بالإجماع، الأمر الذي أضعف الرسالة المقصودة من ورائه. كما أن العقوبات نفسها متواضعة، وفقدت جزءاً كبيراً من زخمها بسبب الحرص على تأمين موافقة روسيا والصين. بل إن



الرئيس الأمريكي لا ينتظر الكثير من وراء تلك العقوبات. وذكرت الصحيفة في مقال، أول من أمس، أنه إذا كان من المستبعد أن تنجح العقوبات في إحداث تغيير سريع وملحوس في السياسة الإيرانية، فإن الشيء نفسه ينطبق على الطريق الثاني الذي اختطته الإدارة الأمريكية: الحوار. فأوباما أصر منذ دخوله البيت الأبيض على السير في طريقين متوازيين: الحوار والعقوبات.

المشكلة، كما تقول الصحيفة، هي أن كلا الطريقين لم يسفر عن نتائج إيجابية ملموسة. بل إن المشكلة الإيرانية أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل عام عندما كان البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم صغيراً وفي مراحل الأولى. أما اليوم فيؤكد الخبراء أن إيران نجحت في إنتاج اليورانيوم المخصب بما يكفي لتطوير قنبلتين نوويتين (برغم أن طهران ما زال أمامها مشوار طويل حتى تنجح في بناء القنبلة فعلاً). وقبل عام كان نظام أحمددي نجاد تحت الحصار بسبب تنامي الحركة الديمقراطية، ولكننا نجد «حركة الخضر» اليوم

أسواق النفط العالمية تميل إلى الاستقرار

يتوقع أن تستمر أسواق النفط العالمية محافظةً على وتيرة أدائها الحالي نفسها طوال الفترة المقبلة، في ظل استمرار ضعف الطلب العالمي على النفط، وعدم وجود تهديدات كبيرة في ما يتعلق بجانب الإمدادات.

١٢,٥ مليون برميل يومياً حتى عام ٢٠٢٠. ويضاف إلى ذلك أن أسواق النفط عانت في معظم فترات عام ٢٠٠٩ وما زالت تعاني فائضاً في المعروض، يقدر بنحو ١,٥ مليون برميل على الأقل، وذلك نتيجة تراجع التزام بعض دول «أوبك» التخفيضات المتفق عليها مسبقاً إلى ما يقرب من ٥٠٪ فقط بدلاً من ٨٠٪ بعد إقرار التخفيضات مباشرة، ما تسبب بزيادة حجم إنتاج المنظمة بنحو ٩٦٦ ألف برميل يومياً، بجانب زيادة إنتاج كل من روسيا والعراق وعمان بنحو ١٩٥ ألف برميل، و١٠٠ ألف برميل، و٧٣ ألف برميل يومياً على الترتيب، ومع تواضع معدل نمو الطلب تظل السوق غير قادرة على امتصاص هذا الفائض كله، وتسمح للدول المستهلكة للنفط بزيادة مخزونها النفطي الاستراتيجي، لإعادة استخدامه في التأثير في تحركات الأسعار، خاصة عندما يعود الطلب إلى مستوياته الطبيعية.

لكن على الجانب الآخر تتعرض أسواق النفط العالمية حالياً لبعض المتغيرات التي قد تؤدي إلى تراجع محدود في الإمدادات مستقبلاً، من قبيل العقوبات الدولية على إيران، التي قد تهدد استقرار صادراتها النفطية، وكذلك أزمة التسرب النفطي في خليج المكسيك، التي ستؤثر بالطبع في قرارات الولايات المتحدة بشأن التوسع في التنقيب عن النفط في المناطق البحرية، وقد يؤثر في سياسات دول أخرى في الاتجاه نفسه أيضاً.

وبوجه عام، فإنه إذا كانت أسواق النفط العالمية ستظل رهينة التطورات المستقبلية في مختلف القضايا المذكورة، فإن الطلب الضعيف سيظل هو القوة المحركة الكبرى لها، ومن المرجح ألا يشهد أداء الأسواق تغيرات كبيرة خلال الفترة القصيرة المقبلة، حيث إن ضعف الطلب، واستمرار فائض المعروض، سيغطيان على آثار التراجع المحدود في الإمدادات.

تعرضت أسواق النفط العالمية في ظل «الأزمة المالية العالمية» لتغيرات دراماتيكية غيرت معالمها، خاصة في ما يتعلق بخصائص العرض والطلب، أو في ما يتعلق بمدى تفوق كل من العرض والطلب على الآخر كقوة موجهة للسوق، فعلى جانب العرض تراجع نفوذ أعضاء منظمة «أوبك» لمصلحة الدول غير الأعضاء في المنظمة، التي زادت إنتاجها مستغلة الفراغ الناتج عن قرارات تخفيض «أوبك» إنتاجها في بداية الأزمة. وفي جانب الطلب انتقلت عجلة التحكم من أيدي الدول المتقدمة التي انخفض نصيبها من الاستهلاك العالمي للطاقة للمرة الأولى عن نصيب الدول الصاعدة والنامية في عام ٢٠٠٩ ليبلغ نحو ٤٨٪ ليرتفع نصيب الدول الصاعدة والنامية إلى ٥٢٪.

وعلى صعيد العلاقة بين العرض والطلب في أسواق النفط، فقد بدت قوى العرض أكثر ضعفاً في ظل الأزمة مقارنة بقوى الطلب، حيث ارتضت الدول المنتجة للنفط دور صاحب رد الفعل وليس الفاعل، وظهر ذلك جلياً في منتصف عام ٢٠٠٩ عندما تنازلت الدول المنتجة في ظل تراجع الطلب العالمي عن نطاق ٨٠ و٩٠ دولاراً للبرميل، وقبلت سعر ٥٠ دولاراً «كسعر عادل للنفط».

لا يتوقع أن تشهد أسواق النفط العالمية خروجاً عن أدائها الحالي خلال الفترة القصيرة المقبلة، خاصة مع ترجيح استمرار بقاء الطلب العالمي على النفط متدنياً مقارنة بمستوياته القياسية التي سبقت «الأزمة المالية»، في الوقت نفسه الذي تظل فيه نسبة كبيرة من طاقات إنتاج النفط معطلة حول العالم، فلا يتوقع أن يمكن استغلال طاقات الإنتاج القائمة حالياً بشكل كامل إلا في نهاية العقد المقبل، وهو ما تؤكد في تصريحات وزير النفط السعودي مؤخراً، الذي أعلن أن السعودية لن تحتاج إلى زيادة طاقتها الإنتاجية البالغة



«الأزمة المالية»: هل أضعفت نفوذ الولايات المتحدة؟

يشير محللون إلى أن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بقوتها الاقتصادية السابقة نفسها، ولم تعد، بالتالي، قادرة على إدارة سياساتها الخارجية بالطريقة التي تريدها، مثلما كانت عليه الحال في السابق.

يكن قائماً على أساس مدى درجة قبول رئيسها بقدر ما كان يرتكز في الأساس على قوتها الاقتصادية وهيبتها السياسية. أما الآن، فإن «الأزمة المالية» قد تسببت بإضعاف هيبة النموذج الاقتصادي الأمريكي في الوقت الذي يسجل فيه النظام الاقتصادي الصيني صعوداً متواصلاً. كما يقول بينارد إن الحكومات الفقيرة كانت تتسابق قبل نحو عشر سنوات من الآن على واشنطن سعياً إلى الوقوف على كيفية تطبيق النموذج الاقتصادي الأمريكي لإنقاذ أوضاعها الاقتصادية، لكنها باتت تتجه الآن إلى بكين بهدف الاستفادة من النموذج الاقتصادي الصيني.

بعد مرور نحو عام ونصف العام على وصولها إلى البيت الأبيض، باتت إدارة أوباما على قناعة، حسبما يرى بينارد، بعدم وجود ما يدل على مؤشرات إيجابية في الأفق؛ لذا، فإن البيت الأبيض بدأ في مواجهة «الخيارات الصعبة» الناجمة عن التزامات واشنطن في الخارج.

يعتقد بينارد كذلك أن خطاباً ألقاه وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، في «مكتبة أيزنهاور» في مدينة أبلين في ولاية كانساس قبل بضعة أسابيع من إعلان إدارة أوباما استراتيجيتها الأمنية الجديدة، يؤكد أن الإنفاق على التزامات الولايات المتحدة في الخارج بات يُضاف إلى الأعباء التي فرضتها «الأزمة المالية»، حيث قال جيتس إن هجمات ١١ سبتمبر تسببت بزيادة هائلة في الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة.

إلا أن بينارد يخلص في مقاله إلى أن هجمات ١١ سبتمبر فرضت التزامات جديدة على الولايات المتحدة، بما في ذلك الإنفاق الهائل على قواتها في العراق وأفغانستان، فضلاً عن القواعد العسكرية الجديدة في منطقة آسيا الوسطى.

عندما وصل الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، وفريقه المكلف شؤون الأمن القومي، إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٠٩، تركّز حديث مسؤولي الإدارة الجدد حول أهمية تعزيز أوجه القوة غير العسكرية للولايات المتحدة. ففي الكلمة التي ألقاها في إجراء تأكيد تعيينها وزيرة للخارجية، تحدثت هيلاري كلينتون عن «القوة الذكية» كعنصر رئيسي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية في ظل الإدارة الجديدة. وغلبت لهجة الحوار والتفاهم وعلاقات الاحترام المتبادل على خطاب الرئيس أوباما الذي وجهه إلى العالم الإسلامي من العاصمة المصرية بعد أقل من ستة أشهر من وصوله إلى البيت الأبيض، كما قدّم وعوداً بإغلاق معتقل «جوانتانامو»، وسحب القوات الأمريكية من العراق.

ويقول بيتر بينارت، أستاذ العلوم السياسية والصحافة في «جامعة نيويورك»، إن كل ما أعلنته إدارة أوباما في ذلك الوقت ربما يكون مناسباً للأوضاع التي كانت سائدة عندما وصل الديمقراطيون إلى البيت الأبيض. فقد ورث أوباما تركة التزامات مثقلة من سلفه الجمهوري، جورج بوش، ابتداءً من الحملة العسكرية على تمرد «طالبان»، وملاحقة تنظيم «القاعدة»، إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق ونشر الديمقراطية، وكبح «النووي الإيراني».

ولكن على الرغم من القبول الذي يحظى به أوباما في الخارج، مقارنة بسلفه، فإن «القوة الناعمة» والحوار والتفاهم والعلاقات القائمة على الاحترام المتبادل التي أعلنها نهجاً لإدارته، بدلاً من القوة العسكرية، لم تثمر الكثير من النجاح. أما السبب في ذلك، حسبما أورد بينارد في مقال نشرته بمجلة «تايم» في عددها الأخير، فهو «الأزمة المالية».

نفوذ الولايات المتحدة كقوة عظمى، كما يقول بينارد، لم





«تشاتام هاوس»: بريطانيا في حاجة إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية والنظر مجدداً في دورها العالمي

الظرف الراهن هو الوقت المناسب للنظر مجدداً في وضع بريطانيا في عالم اليوم المتغير، وإعادة النظر في دورها فيه، وذلك حسب ما جاء في ورقة أعدتها مركز «تشاتام هاوس» للأبحاث.

والثروات المعدنية والمياه والأغذية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التوقعات بزيادة عدد سكان العالم، ووصول جملة تعدادهم إلى نحو تسعة مليارات نسمة نهاية عام ٢٠٥٠. وأشارت الورقة في هذا السياق إلى أن العقد الماضي شهد تسييساً متزايداً لأسواق الطاقة، إذ شجّع ارتفاع أسعار النفط والغاز على تأمين احتياطات الطاقة في دول الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا الجنوبية. ومن المحتمل أن تشهد الأسعار المزيد من الارتفاع في ظل توقعات تشير إلى احتمال نمو الطلب العالمي على الطاقة بنسبة ٥٠٪ على مدى العقود الثلاثة المقبلة.

* بروز مخاطر جديدة بسبب الأوضاع في الدول الهشة، كما أن عودة النزاعات بأشكالها القديمة والجديدة لا تزال أمراً وارداً. وأشارت الورقة في هذا الجانب إلى أن السلام في أوروبا -باستثناء حروب البلقان خلال عقد التسعينيات- وغياب أشكال النزاعات الدولية التي قادت إلى الحربين العالميتين، من العوامل التي ساعدت على استقرار بريطانيا اقتصادياً خلال العقود السابقة، إلا أن الأوضاع في الدول الهشة باتت تهدد الآن استقرار الدول الأخرى.

* ظهور كيانات ومؤسسات عالمية جديدة، وتراجع أهمية الترتيبات الاقتصادية التقليدية ودورها، التي ظلت خاضعة لسيطرة بريطانيا وبضع قوى غربية في ظل الضغوط لحملها على التكيف مع مستجدات عالم اليوم ومتغيراته. تراجعت، على سبيل المثال، أهمية مجموعة «الشماني الكبرى» (G8) في لعب دور الإشراف على الاقتصاد العالمي، وبرزت كيانات أخرى جديدة مثل «مجموعة الدول الـ ٢٠»، التي تضم دولاً مثل المملكة العربية السعودية وإندونيسيا والأرجنتين وجنوب إفريقيا.

جاء في ورقة أعدتها مركز «تشاتام هاوس» للأبحاث أن بريطانيا في حاجة إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية، وإعادة النظر في دورها وقائمة أولوياتها؛ لأن العالم من حولها سيشهد على مدى العقدين المقبلين متغيرات وتحولات جذرية لها تداعيات وآثار بعيدة المدى في مصالحها الحيوية. تجاهل هذه التحولات، أو رسم سياسات خطأ، وتطبيقها، ستؤدي إلى نتائج خطيرة سيكون من الصعب معالجتها في ما بعد، حسبما جاء في الورقة. كما أشارت الورقة إلى أن اهتمام مركز «تشاتام هاوس» للأبحاث ينبع في الأساس من مخاوف تجاه احتمال أن تؤدي اللامبالاة تجاه الشؤون العالمية وإجراءات التقشف وخفض الإنفاق المرتقبة إلى الفشل في إجراء التقويم الاستراتيجي اللازم للفرص والمخاطر بعيدة المدى. التقصير في تخصيص الإمكانيات والموارد اللازمة بغرض تعزيز قدرات بريطانيا على لعب دور فاعل على الصعيد الدولي سيكون خطأ فادحاً قد تترتب عليه نتائج تصعب معالجتها في ما بعد. المتغيرات الرئيسية التي تقتضي إعادة بريطانيا صياغة سياستها الخارجية لخصتها ورقة «تشاتام هاوس» في:

* تحول مركز الجذب السياسي والاقتصادي من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب إلى حد ما، بات يشكل تحدياً أمام بريطانيا، التي ظلت تركز نشاطها التجاري والاستثماري على مدى الـ (٥٠) عاماً الماضية على أوروبا وأمريكا الشمالية. فالهند والصين وغالبية دول منطقة جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، وهي دول يقطنها نحو ثلثي سكان العالم، تعمل جادة الآن على توظيف العولمة الاقتصادية في تحقيق أكبر استفادة ممكنة من إمكانيات النمو الكامنة في أسواق الاستهلاك المحلي.

* ازدياد التنافس على الموارد الطبيعية، المتمثلة في الطاقة





مخاوف الانكماش تهدد الاقتصادات المتقدمة

كتب جون هلسنبراث مقالاً نشرته صحيفته «وول ستريت جورنال» قال فيه إن المخاوف حول انكماش الأسعار الاستهلاكية تعاود الظهور إلى السطح في الاقتصادات المتقدمة حول العالم بعد أسابيع من عدم الاستقرار في السوق المالي بسبب أزمة الديون الأوروبية. ويقول الكاتب إن هذه المخاوف أكثر قوة في أوروبا، حيث يقع صنّاع السياسة تحت ضغط لتخفيض عجوزات ضخمة في الميزانية الآن، قبل ظهور تعافيات معمرة. كذلك اتحاد بين تخفيضات الإنفاق والزيادات الضريبية من شأنه أن يثقل على النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى عودة الانكماش، الذي هو تراجع واسع في الأسعار الاستهلاكية. ويوضح الكاتب أن الانكماش يجعل من الأصعب على المستهلكين والشركات والحكومات أن تدفع ديونها. المدفوعات لسداد الدين الأساسي تكون ثابتة، لكن الانكماش يتصف بتراجع الدخل، لذلك عندما يحلّ الانكماش يصبح سداد الديون القديمة أكثر صعوبة. ويقول الكاتب إن المسؤولين متخوفون من الانكماش نظراً إلى صعوبة إيقافه. فأسعار الفائدة تقف قرب الصفر بالفعل في الولايات المتحدة ومكان آخر، لذا لا يستطيع صنّاع السياسة استخدام الأداة التقليدية المتمثلة في تخفيضات سعر الفائدة لحفز النمو ووقف الانكماش. ويذكر الكاتب أن صنّاع السياسة في الولايات المتحدة ومكان آخر ظلوا قلقين حول الانكماش طوال معظم العقد الماضي. وكان الهدف من سياسات «الفيدرالي»، بسعر فائدة قرب الصفر في الجزء الأول من العقد الماضي، يتمثل جزئياً في تفاديته. وحتى الآن لم يحط الانكماش في أي اقتصاد كبير خارج اليابان. وفي الاقتصادات النامية يبقى التضخم المدفوع بالنمو الأسرع من اللازم القلق الأساسي. مسؤولون في البرازيل رفعوا أسعار الفائدة بمقدار ٧٥،٠ نقطة مئوية يوم الخميس الماضي إلى ٢٥،١٠٪ لاحتواء النمو.

روسيا والهند وأوكرانيا تدرس إمكان دمج مشروعات لتصنيع طائرة نقل حديثة

يمكن الجمع بين مشروعين لتصنيع طائرة نقل عسكري يشارك في تنفيذهما كل من روسيا والهند وأوكرانيا. أعلن ذلك أليكسي فيودوروف، رئيس الشركة الروسية الموحدّة للطائرات في معرض «إيلا-٢٠١٠ الدولي للطيران والفضاء». ونقلت وكالة «آر إم إس-تاس» الروسية عن فيودوروف قوله (المقصود اندماج المشروع الروسي-الهندي الخاص بتصنيع طائرة «إم تي آي») متوسطة المدى للنقل، والمشروع الأوكراني الهندي الخاص بتصنيع طائرة النقل «إن-١٧٨» متوسطة المدى. وإنما سندر هذا الموضوع علماً بأن التخلي عن مشروع «إم تي آي» يعدّ أمراً مستحيلاً لكثرة التعهدات التي أخذناها على عاتقنا). وأشار فيودوروف إلى أن كلاً من روسيا والهند وأوكرانيا تدرس الآن إمكانية توحيد هذين البرنامجين. وأعلن أليكسي فيودوروف أن الشركة الروسية الموحدّة للطائرات تتخذ موقفاً إيجابياً من اختيار شركة «بوينج» بصفتها جهة فائزة في المناقصة الخاصة بتوريد طائرات الركاب إلى شركة «روس تكنولوجي» الروسية. وبحسب قوله فإن طائرة «إم إس-٢١» الروسية التي عرضتها الشركة الروسية الموحدّة للطائرات في المناقصة سيتم تسويقها عام ٢٠١٦ فقط. غير أن شركات الطيران بحاجة اليوم إلى استبدال طائرات حديثة بطائراتها القديمة، وليس في وسعها الانتظار إلى أن ينجز مشروع تصنيع الطائرة الروسية. لذلك فإن الشركة الروسية الموحدّة للطائرات لم تستبعد اختيار طائرة بديلة ما تعادل مواصفاتها طائرة «إم إس-٢١». وقال فيودوروف إن شركة «روس تكنولوجي» الروسية لم توقع بعد اتفاقية مع شركة «بوينج». لكن في حال توقيع الاتفاقية، فإن هذا الأمر لن يغير علاقاتنا. وأعرب فيودوروف عن أمله أن تكون سياسة شركة «روس تكنولوجي» منسّقة.



لندن

«البنك الدولي» يحثّ على التضييق المالي

كتب ألان بياتي من واشنطن مقالاً نشرته صحيفته «فايننشال تايمز» تحت عنوان «البنك الدولي يحثّ على التضييق المالي»، قال فيه إن البلدان الغنية تستطيع مساعدة الاقتصادات النامية على أن تنمو بوتيرة أسرع من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب بسرعة، بحسب تقرير «البنك الدولي» الذي صدر الأسبوع الماضي. في توقعاته الاقتصادية كل سنتين، قال «البنك الدولي» إن فوائد التوظيف المالي في الأجل القريب تستطيع أن تفعل ما هو أكثر من تعويض تداعيات الطلب المنخفض على صادرات البلدان النامية. وينقل الكاتب عن أندرو بيرنز، الذي يرأس عمل البنك على المنحنيات الاقتصادية المكبّرة العالمية وكان أحد مؤلفي التقرير، قال: «إنه من الأفضل إنجاز توظيف سريع، حتى مع أثره في الأجل القصير في صادرات البلدان النامية، فهو يساعد على تخفيض أسعار الفائدة، ويحسن مناخ الاستثمار في البلدان النامية». ويقول الكاتب إن هذه الدعوة تعدّ علامة أخرى على أن ثقل الرأي وسط صنّاع السياسة العالميين يتحرك باتجاه التوظيف المالي في الأجل القريب في العالم الغني - حتى لو كانت اقتصادات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا لا تعاني عسراً واضحاً في أسواق الدّين الحكومية - بدلاً من الإبقاء على السياسة المالية متراخية للمساعدة على تعزيز التعافي العالمي. وعرض البنك نماذج توضّح الفارق بين البلدان الصناعية التي تضيق سياستها المالية على مدار فترة زمنية قصيرة، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، وإطار زمني أطول، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠. في كلتا الحالتين، تم تصميم التضييق المستهدف للعودة بنسبة الديون على البلدان الغنية إلى ناتجها المحلي الإجمالي إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وأفاد نموذج البنك بأن التضييق السريع من شأنه أن يدفع بالناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض في كثير من بلدان العالم الصناعي.

برلين

العداء للإسلام.. سلاح اليمين المتطرّف الانتخابي في أوروبا

يبدو أن اليمين المتطرّف في أوروبا وجد في العداء للإسلام سلاحاً فعّالاً للفوز في الانتخابات، وخير دليل على ذلك فوز حزب خيرت فيلدرز اليميني في الانتخابات الهولندية. حول هذا الموضوع استطلعت إذاعة «دويتشه فيله» الألمانية آراء بعض الخبراء في هذا الموضوع. الناشطة الهولندية من أصل عراقي، إنعام الجزائري، تؤكد أن «هناك فعلاً خوفاً من الإسلام في هولندا». لكنها لا ترى فيه سبباً أساسياً لفوز فيلدرز في هذه الانتخابات. وترى الجزائري أن «فشل السياسة في هولندا هو ما دفع الناخب الهولندي إلى اختيار ورقة فيلدرز غير المجرّبة». وتضيف أن «سقوط الحكومة، واللجوء إلى انتخابات باكرة، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية، جعلت المواطن يفقد الثقة بسياسييه ويصوّت لشيء جديد، لوجه جديد يقول له إن الإسلام هو سبب المشكلات كلّها التي تعانيها البلاد». أما الحقوقية، المستشرقة الألمانية من أصل فلسطيني، ناهد سمور، فتري أن العداء للإسلام ليس «وقفاً» على الأحزاب اليمينية المتطرّفة وحدها، بل هو «ظاهرة عامة في أوروبا وموجودة لدى الأحزاب المحافظة والعمالية والخضر واليساريين أيضاً». وتضيف سمور أن هناك «خوفاً في المجتمعات الأوروبية (المسيحية) من فقدان هويتها». فالمسلمون المقيمون في أوروبا «لديهم مفاهيمهم الخاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والحقوق الدستورية، وهو ما يعدّ تحدياً للهوية الأوروبية التقليدية». من جانبه يعرب المستشرق الألماني شتيفان فايدنر عن أسفه «لهذه النتائج في هولندا برغم أنها كانت متوقّعة» في رأيه. لكنه يشعر، من جهة أخرى، بالسعادة «لعدم وجود حزب متطرّف قائم على العداء للإسلام في ألمانيا شبيه بحزب فيلدرز». ويضيف فايدنر: «هناك بعض المتطرّفين في المجتمع الألماني، لكن لا توجد قوة سياسية حزبية بإمكانها أن تلعب في ألمانيا الدور نفسه الذي يلعبه حزب فيلدرز في هولندا».



«هآرتس»: يجب على إسرائيل أن تتحلل
من بقايا سيطرتها على غزة

«يديعوت أحرونوت»: إنهاء حصار غزة في يد «الرباعية»

كتب أوف بن مقالاً في صحيفة «هآرتس» أشار فيه إلى أن قضية «قافلة الحرية» فرصة مناسبة لإتمام الانفصال عن قطاع غزة. حان وقت قطع بقايا الاحتلال، وأن ندع «حماس» في حالها. إن محاولة السيطرة على غزة من الخارج تصم إسرائيل بوصمة أخلاقية ثقيلة، وتزيد في عزلتها الدولية. ويجب أن يخجل كل إسرائيلي من قائمة سلع وزارة الدفاع، التي تسمح بإدخال غزة القرفة والدلاء البلاستيكية. حان وقت أن نجد للضباط وللموظفين المشغولين بتحديث هذه القائمة مهمات أكثر حيوية. كيف سيتم هذا؟ يجيب الكاتب قائلاً: تبلغ إسرائيل الجماعة الدولية بأنها تطرح عن نفسها كل مسؤولية عن سكان غزة ورفاهيتهم. وتغلق المعابر تماماً. وتهتم غزة بالحصول على الإمدادات والخدمات الطبية من طريق الحدود المصرية، أو من طريق البحر. ويحدد أجل مسمى لفصل شبكات الماء والكهرباء. ويخرج القطاع من «الغلاف الجمركي»، ويكف الشيكل عن أن يستعمل العملة القانونية هناك. «فليصدروا لأنفسهم أوراقاً مالية فلسطينية مع صورة الشيخ ياسين». ويضيف «تبين إسرائيل أنها ستستعمل حقها في الدفاع عن نفسها، وتفتش حمولات مريبة في عرض البحر لإبطال تهريب السلاح. فهكذا تسلك القوى الغربية، التي تجري تفتيشات عن عناصر السلاح الذري والصواريخ في سفن شحن تجارية. وإذا أطلقوا النار علينا من غزة، فسندّ بالنار لنصيب. وقد برهنا على إمكان ذلك». ويرى الكاتب أن شارون قرر الخروج من القطاع إلى الخط الأخضر، وأمل بذلك أن يحصل على اعتراف دولي بإنهاء الاحتلال. لكن إسرائيل لم تنجح في الانفصال حقاً. قبل أن تسيطر «حماس» على غزة، أصرت إسرائيل على السيطرة على الدخول إليها، والخروج منها. وبعد أن فازت «حماس» في الانتخابات الفلسطينية، واختطف جلعاد شاليط إلى غزة، توثقت الحصار والرقابة.

كتب أليكس فيشمان مقالاً في صحيفة «يديعوت أحرونوت» أشار فيه إلى أن أمر دوام الحصار على غزة لم يعد في يد إسرائيل، بل في يد «الرباعية»، التي أعدت خطة لكسر الحصار عن غزة. وتقوم هذه الخطة على ثلاثة مبادئ: المبدأ الأول: أن تغير تغييراً جوهرياً القائمة الإسرائيلية للمواد والمنتجات التي يمكن إدخالها قطاع غزة. إن صيغة «الرباعية» تحاول إظهار الأحكام: لن نحدد أي منتجات يمكن إدخالها، كما يظهر في القائمة الإسرائيلية، بل سنذكر أي المنتجات لا يمكن إدخالها فقط. وبهذا يكون كل ما لا يظهر في قائمة الحظر القصيرة ممكناً. والمبدأ الثاني: من أجل أن تسهل على إسرائيل التمكن من نقل السلع التي قد يكون لها استعمال في احتياجات مدنية واحتياجات عسكرية، كالحديد ومواد البناء والأنابيب، تقترح «الرباعية» إنشاء جهاز رقابة دولي. وستكون إسرائيل شريكة في الرقابة لكن لن تكون وحدها. السلع التي تأتي من البحر ستفتش في ميناء «أشدود»، ويجرى عليها تفتيش إسرائيلي ودولي (ميناء أشدود أحد الخيارات فقط. توجد أفكار أخرى مثل العريش). والمبدأ الثالث يتناول بنية المعابر البرية إلى قطاع غزة. فبحسب خطة «الرباعية» ستفتح إسرائيل من جديد المعابر إلى القطاع، مثل معبر «كارني»، لكنها ستستعمل بحسب نظام يشبه ما كان سائداً في معبر «رفح». فهناك، إلى جانب الرقابة المصرية عملت رقابة دولية، أما إسرائيل، فأمكنها المتابعة من بعيد. على حسب «خطة الرباعية» ستظل إسرائيل صاحبة السيادة على معبر «كارني»، لكن سيعمل إلى جانبها مراقبون دوليون ومراقبون من السلطة الفلسطينية. ويخلص الكاتب إلى أن قدرة إسرائيل على أن تملّي في المستقبل مقدار الحصار على القطاع أخذت تفلت من يديها. سيكون من الصعب جداً على إسرائيل أن تقرّ وحدها وقف إدخال سلع إلى القطاع.



هل نحتاج منطقة اليورو إلى حكومة اقتصادية؟

هل نحتاج منطقة اليورو إلى حكومة اقتصادية؟.. سيرد الفرنسيون قائلين «نعم» أما معظم الألمان فسيقولون «لا». وفي ما وراء الجهود العاجلة لإضفاء مزيد من الانضباط المالي للتغلب على أزمة الديون السيادية في أوروبا يدور الكفاح بشأن مستقبل منطقة العملة الموحدة حول فكرة إيجاد سلطة سياسية لتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية. يرى الكثيرون خارج أوروبا مثل الولايات المتحدة والصين و«صندوق النقد الدولي» أن الأزمة كشفت عن عيوب هيكلية في الوحدة النقدية الأوروبية التي تأسست قبل ١١ عاماً، وهناك حاجة إلى وحدة اقتصادية وسياسية أعمق تدعم تلك الوحدة النقدية. ويريد الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، من زعماء الدول الست عشرة التي تستخدم اليورو عقد اجتماعات قمة بشكل دوري تخصص لها أمانة عامة يقول الفرنسيون إنها ستطور سياسات اقتصادية واجتماعية ومالية مشتركة. وعلى مضض وافقت المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، على الفكرة للمرة الأولى في فبراير الماضي، لكنها أصرت على أن أي «حكومة اقتصادية» يجب أن تضم جميع دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ دولة لتفادي وقوع انقسامات جديدة، كما أنها يجب ألا تؤدي إلى بيروقراطية جديدة. ومن وجهة النظر الألمانية فإن الهدف هو الترويج لسياسة مالية جديدة والضغط على الدول المتفاعة لتنفيذ إصلاحات هيكلية في أنظمة المعاشات وأسواق العمل لرفع القدرة التنافسية لاقتصاداتها. وبعد محادثات في برلين، الأسبوع الماضي، بدأ رئيس المجلس الأوروبي، هيرمان فان رومبوي، مقتنعاً بوجهة نظر ميركل، وذكر أن دولاً لا تستخدم اليورو مثل بريطانيا مرتبطة اقتصادياً ومالياً بشكل وثيق بمنطقة اليورو، وقال «نحتاج إلى مؤسسات جديدة لتحقيق أهدافنا، نحتاج إلى مزيد من الفاعلية». لكن من المرجح أن أي مبادرة من هذا النوع ستعتمد عملياً على منطقة اليورو فقط بعدما قالت بريطانيا بقيادة حكومة جديدة يترأسها المحافظون المتشككون في أوروبا إنها لن تشارك في أي تكامل أوثق للسياسات الاقتصادية. ويسعى الفرنسيون إلى إنشاء «حكومة اقتصادية» منذ فترة طويلة حتى قبل ميلاد العملة الموحدة ويريدون توحيد كل شيء من ساعات العمل حتى ضرائب الشركات. وسعت الحكومات المتعاقبة التي تنتمي إلى اليسار واليمين إلى إيجاد ثقل سياسي مواز لثقل «البنك المركزي الأوروبي» المستقل. وهذا بالتحديد هو ما يزعج ألمانيا، إذ ترى برلين أن «البنك المركزي الأوروبي» يجب أن يكون مستقلاً تماماً عن الحكومات وبتفويض وحيد هو ضمان استقرار الأسعار على غرار «البنك المركزي الألماني». وقال يواكيم فرتز فانهام، مدير المشروعات في البرنامج الأوروبي ب «مؤسسة برتلزمان» في ألمانيا «عندما سمع الألمان الفرنسيين يتحدثون عن حكومة اقتصادية شعروا بأن الأمر شديد الخطورة بسبب اعتقادنا التقليدي أنه لا يمكن أبداً التشكيك في استقلالية البنك المركزي». وتتفق معظم دول منطقة اليورو الآن على الحاجة إلى مراقبة أقوى للاقتصاد الكلي من أجل تفادي الأزمات مستقبلاً بحيث تتجاوز المالبات العامة للتصدي لمخاطر أخرى مثل إسراف القطاع الخاص في الاقتراض وبقاعات أسعار الأصول والاختلالات الاقتصادية. ويقول جان بيسانني فيري، مدير «مؤسسة بريجيل للأبحاث الاقتصادية»، إن أوروبا تستطيع من خلال رفع مستوى تنسيق السياسات الاقتصادية سدّ الفجوة المتزايدة في القدرة التنافسية بين الدول الغنية في الشمال وباقي دول منطقة اليورو.

الإففاق على البنية التحتية يعزز النمو في الإمارات

قال محافظ «المصرف المركزي الإماراتي»، سلطان ناصر السويدي، أمس «إن اقتصاد البلاد سينمو بنحو ٤٪ في ٢٠١٠ و ٢٠١١ بفضل مشروعات كبيرة في البنية التحتية. وكانت الحكومة توقعت الشهر الماضي نمواً بنحو ٣,٢٪ في ٢٠١٠. وأضاف أن الإمارات بصدد الشروع في بضعة مشروعات كبيرة مثل خطوط للسكك الحديدية ومحطة نووية لتوليد الكهرباء وشبكة نقل بحري لخدمة المنطقة. وتابع السويدي: من المتوقع لتلك المشروعات أن تعزز القيمة وتساعد في توسيع القطاعات الاقتصادية وهو ما سيؤدي إلى مزيد من تنوع موارد الاقتصاد. وقال السويدي إن النظام المصرفي الإماراتي تمكن من مواجهة الأزمة المالية بشكل جيد، حيث زادت الأصول والالتزامات إجمالاً ٤,٢٪ إلى ١,٥ تريليون درهم.



تخفيض توقعات النمو والاقتراض العام

البريطانيين

قال «مكتب مسؤولية الميزانية» في بريطانيا، أمس، إن معدلات نمو الاقتصاد البريطاني اعتباراً من ٢٠١١ ستكون أبطأ مما توقّعتته الحكومة السابقة بقيادة «حزب العمال»، لكن الاقتراض الحكومي سينخفض بوتيرة أسرع قليلاً من المتوقع. وقال المكتب المستقل الذي أسّسه «الائتلاف الحاكم» بين «المحافظين» و«الديمقراطيين الأحرار» إن من المتوقع أن ينمو الاقتصاد ٣,١٪ هذا العام تماشياً مع توقعات سابقة لكن النمو سيرتفع إلى ٦,٢٪ فقط عام ٢٠١١. كان «حزب العمال» توقّع أن ينمو الاقتصاد بين ٣٪ و ٥,٣٪ العام المقبل.



حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية

الأدوات والآليات التي اعتمدها في عملها ونشاطها السياسي المباشر، حيث جاءت هذه الحركات من خارج أطر حركات المعارضة التقليدية، وتميز خطابها الفكري بالجرأة والشمول، أما الهيكل التنظيمي لمعظم هذه الحركات فقد اتسم بنوع من المرونة الشديدة، بل والفوضى وفي بعض الأحيان غياب هذا الهيكل أصلاً. وفي إطار تقويم تجربة حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، يقول الكتاب إن هذه الحركات كان لها دور مهم في تفعيل حالة الحراك السياسي في العديد من الدول العربية، وتنشيط



تأليف: د. أحمد منيسي
الناشر: «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

دور أحزاب المعارضة وقواها التقليدية، بيد أنه وعلى الرغم من هذه الإنجازات فإن تلك الحركات أخفقت في الكثير مما كان يجب أن تقوم به، ومن أبرز مظاهر هذه الإخفاقات عجزها عن بناء كتلة قوي للمعارضة يكون قاطرة لعملية التحول الديمقراطي، وفشلها في تقديم نموذج للتحول يقوم على تعبئة قطاعات واسعة من المجتمع ودفعها إلى المشاركة في العملية السياسية، من أجل صنع التغيير المطلوب.

ويخصص المؤلف الجزء الأخير من كتابه لمناقشة مستقبل حركات التغيير في مصر، فيؤكد أن هناك حركات كبرى تتمتع بالقدرة على البقاء والاستمرار وحركات لا تمتلك مثل هذه القدرة. وهذا النوع الأخير مرشح للاختفاء والاندثار قبل أن يحقق الأهداف التي تشكل من أجلها. ولكن الكتاب يؤكد أنه وفي الأحوال جميعها، فإن استمرار دور حركات التغيير الجديدة وتفعيلها في مصر مرهونان بقدرتها على إعادة ترتيب أجدتها بحيث تتفق مع أولويات رجل الشارع البسيط ومطالبه والتركيز على القضايا الأكثر إلحاحاً، وقدرتها على وضع استراتيجية لتنظيم العمل الشعبي وإدارته من أجل التغيير وضرورة أن يكون لدى هذه الحركات رؤية واضحة ليس لطريقة التغيير السلمية فقط، ولكن لمجتمع ما بعد التغيير، بحيث تتعرض هذه الرؤية لتفصيلات تطمئن شعوبها وتؤكد أنها من سيقدر المستقبل وأن ذلك سيكون على أسس دستورية وديمقراطية.

يتناول هذا الكتاب دراسة حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي من خلال الحالة المصرية، وتتمثل الإشكالية الرئيسية للكتاب في محاولة تقديم إجابات محددة عن تساؤلات رئيسية تثيرها ظاهرة حركات التغيير الجديدة، ومنها طبيعة هذه الحركات، والعوامل التي أفرزتها، والدور الذي قامت به في عملية التطور الديمقراطي، وآليات تفعيل هذا الدور، ويقارن المؤلف بين تجربة حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي وتجربة نظيرتها في أوروبا، التي قامت بدور حيوي في عملية التحول الديمقراطي في دول شرق أوروبا.

ويؤكد الكتاب في البداية أن هناك عدداً من السمات الأساسية ميزت الظرف التاريخي لظهور حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، أهمها أن هذه الحركات نشأت في مواجهة الدولة، نتيجة عجز هذه الأخيرة عن أداء دورها وتوسعها على حساب المجتمع المدني، وهو ما تزامن مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي. ويصنف الكتاب حركات التغيير الجديدة التي نشأت في الوطن العربي في مجموعتين: الأولى، تشمل الحركات السياسية، وتعبّر عن مطالب سياسية محددة. والثانية، تضم الحركات ذات المطالب الاقتصادية أو المهنية، متناولاً نماذج منها مثلثة في «حركة إعلان دمشق» السورية و«هيئة ١٨ أكتوبر» في تونس، فضلاً عن حالة الحراك السياسي الذي شهدته المملكة العربية السعودية. ويركز الكتاب في القسم الأكبر منه على تناول حركات التغيير الجديدة في مصر، فيرصد في البداية ويحلل تطور ظاهرة الحراك السياسي في مصر منذ عام ٢٠٠٠، ثم يناقش المؤلف خريطة حركات التغيير الجديدة في مصر وسماتها الرئيسية، ويؤكد أن هذه الحركات قد تميزت عن حركات المعارضة التقليدية على ثلاثة مستويات أساسية، أولها خاص بالخطاب الفكري والهوية السياسية لهذه الحركات، وثانيها، يتعلق بالسمات التنظيمية لها، وثالثها، ينصرف إلى طبيعة